

تعز اليمنية .. استمرار عمليات الانتحال والتزوير والتقطع والنهب والاعتقالات المستمرة للمواطنين ورجال المرور

من وراء الإفراج عن « منتحلة » صفة طبية؟

تعز / الأمناء / تقرير /

موسى المقري:

تشهد مدينة تعز اليمنية حالة من الفوضى وعمليات الاعتقالات واعتداءات مستمرة على المواطنين ، ولم يسلم رجال المرور من تلك الاعتداءات التي وصلت لدرجة إطلاق النار عليهم باستخدام الدراجات النارية.

فوضى مدينة تعز سئمت الفرصة لتجاوزات إنسانية انتحلت فيها امرأة صفة طبية بأحد المراكز الطبية وعرضت حياة نساء وأطفال للخطر وقدمت للمحاكمة أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وطالبت المحكمة بالحكم عليها بالعقوبة المقررة شرعاً ، إلا أنه حدث مالم يتوقع فقد تم الإفراج عن المذكورة المنتحلة لصفة طبية والعودة لمزاولة صفة الانتحال .

تأتي هذه الفوضى في ظل حكم سلطة جماعة الإخوان المسيطرين على تعز منذ انقلاب الحوثيين على الدولة بداية عام 2015م وحتى اليوم ، وتتعالى صيحات أهالي مدينة تعز لإنقاذهم من بطش سلطة جماعة الإخوان في ظل صمت مجلس القيادة الرئاسي عما يحدث لهم من انتهاكات وأعمال قتل وسلب ونهب وغيرها من الجرائم الوحشية التي ترفضها العادات والتقاليد والقوانين والقيم الإنسانية.

الإفراج عن منتحلة صفة طبية في تعز :

يقول صالح الجعفري لـ « صحيفة الأمناء » أنه تم الإفراج عن منتحلة صفة طبية رغم وجود وثائق تؤكد تهمة انتحالها لصفة طبية ، وقد تسببت بتعرض حياة النساء والأطفال للخطر، وهو تأكيد لشحنة المهزلة الطبية ولو على حساب تعرض المزيد من حياة النساء والأطفال للخطر إرضاء لنافذيين . وكشفت وثائق تؤكد انتحال المدعو ذكرى عبد الواسع عبد علي الحداد صفة طبية في مركز العزيمة الطبي داخل مبنى مستشفى طيبة سابقاً ، والكائن في حي الروضة مديرية القاهرة ، حيث قدمت نفسها كطبيبة مختصة في أمراض النساء والولادة . وأضاف الجعفري بأن الوثائق الرسمية الصادرة من النيابة العامة اتهمت المذكورة « قابلة نساء وولادة » والمحبوسة من ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣م وحتى ١٨ يوليو ٢٠٢٤م بدائرة اختصاص من نيابة ومحكمة شرق تعز واتهمت بما يلي :

١ - مارست مهنة الطب علاجياً ، وذلك بقيامها بمعاينة أمراض وصرف أدوية لأمراض مختلفة كأمراض النساء والولادة والكلية ومهدمات وغيرها دون الحصول على مؤهل علمي ودون الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الصحة.

٢- حصلت بغير حق على فوائد مادية لنفسها عبارة عن مبالغ مالية باهظة وغير قانونية ، وذلك باتخاذها صفة غير صحيحة بتدوين اسمها على أوراق تذاكر المعاينة بأنها إخصائية أمراض نساء وتوليد واستخدام طرق احتيالية أخرى بإيهام المجني عليهم عن طريق تسجيل اسماءهم واستخدام جهاز السونار وثلاثة أسرة رقوق للمرضى

٣- فتحت منشأة طبية باسم



- من المستفيد من اغتيال جندي المرور الصوملي؟

- مواطن يناشد إنقاذه من قائد اللواء 22 الذي هدده بالقتل وحاول اغتياله ليلة عيد الفطر!!

- استياء شعبي واسع للإفراج عن منتحلة صفة طبية إرضاء لنافذيين رغم حكم المحكمة عليها بالعقوبة الشرعية

. إننا أمام جريمة مكتملة الأركان تمثل تجاوزاً خطيراً لكل الأعراف والقوانين وتكشف حجم الانفلات الذي بات يهدد حياة المواطنين وأمنهم في وضوح النهار ، ونحمل قيادة اللواء الرابع كامل المسؤولية ، ونطالب بسرعة توقيف الجناة ومحاسبتهم علناً واستعادة كافة حقوق المواطن المعتدى عليه، فهذه الأفعال لا يجب أن تمر مرور الكرام ، ولن نسمح بتحول المؤسسات العسكرية إلى أدوات تهريب وقمع للمواطنين ، فالعدالة يجب أن تفرض والقانون يجب أن يحترم وإلا فإن القادم سيكون أسوأ

وكتبت الناشطة الحقوقية نوال النعمان على صفحتها بالفيسبوك منشوراً جاء فيه :

« مواطن مهدد بالقتل من قبل قائد اللواء 22 يطلق نداء مناشدة لكل أبناء تعز جاء في منشأته :

سخر استطلاعات اللواء وجواسيس اللواء لمراقبة مداخل بيتي بعد أن أصدر أمر قبض قهري أحمر ومذكرة من النيابة العسكرية التابعة لهم باقتحام منزلي واستخدام القوة ضدي بحجة أنني كتبت منشورات استنجد بأنه نهب حقي وكذلك لقتلي ونهب أموال وأرضيتي من قبل المحفدي قائد اللواء ٢٢ ميكا بعد فشل محاولة قتلي ليلة العيد مع العلم أن أمر القبض القهري الأحمر وأمر اقتحام منزلي أمر غير قانوني وصادر من نيابة غير مختصة بقضايا النشر ، وأنتي هنا وأمام الراي العام أجمع أحمل مسؤولية حياتي ومحاولة قتلي بغطاء قانوني قدر أولاً وكيل النيابة العسكرية المدعو ناجي الملفحي وقائد اللواء ٢٢ ميكا الناهب لأرضي وأموالي اليوم يعيش أطفالنا الرعب والخوف من هذا المجرم القاتل وأعوانه من القيادات التي تلتزم الصمت » .

الأمن وردع الفوضى إلا أن التحقيقات سرعان ما قادت إلى تطورات مثيرة؛ إذ أعلنت شرطة تعز القبض على القاتل، بعد تحليل تسجيلات كاميرات مراقبة أظهرت تفاصيل دقيقة للحادثة. واختتم النجار حديثه قائلاً : « كشفت المقاطع أن القاتل، الذي كان راكباً خلف سائق الدراجة، هو من أطلق النار، فيما حاول السائق منعه وتدخل جسدياً لمنع من تنفيذ مزيد من إطلاق النار، حتى انقلبت الدراجة النارية أثناء الاشتباك بينهما.

توضيحات : وبحسب شهود وتوضيحات نشطاء محليين، فإن السائق لم يكن شريكاً في الجريمة، بل تفاجأ بسلوك الراكب، وتدخل لسحب السلاح منه بعد الحادث مباشرة، ليسير الإثنان على الأقدام ويتركوا الدراجة خلفهما.

العملية الأمنية التي قادها مدير شرطة القاهرة العقيد إبراهيم القيسي، أسفرت عن ضبط الجاني بعد تحركات سريعة ومتابعة مكثفة للكاميرات في عدة مواقع، وتم التأكد من هويته، وهو يرتدي ثوباً أبيض خلال تنفيذ الجريمة. في الوقت الذي لا تزال فيه مدينة تعز ترزح تحت وطأة الانفلات الأمني، يأتي هذا الحادث ليعيد النقاش حول جدوى الخطط الأمنية، وضرورة فرض القبضة الأمنية في مدينة التي تتصاعد فيها الجريمة وسط تآكل الثقة بين المواطن والجهات الرسمية.

بيان إدانة : في تصعيد خطير واعتداء سافر على كرامة الإنسان وهيبة القانون تعرض المواطن عبدالواحد بطح لعملية تقطع إجرامية وسط الشارع العام في مدينة التربة من قبل أفراد يتبعون اللواء الرابع مشاة حيث تم الاعتداء عليه جسدياً ومحاولة سرقة سيارته بالقوة .

خطرة على حياة النساء والأطفال . اغتيال جندي مرور : يروي صادق النجار لـ «صحيفة الأمناء» أن مسلحاً مجهولاً يستقل دراجة نارية، أقدم على اغتيال جندي في شرطة السير ويدعى « مالك نبيل حسن الرازقي» المعروف بلقب «الصوملي»، أثناء عودته من عمله، وسط مدينة تعز في عز الظهر . وأضاف النجار « وقع الهجوم في



حي الكوثر بجوار جامعة العطاء، حيث فتح المسلح النار على «الصوملي» من فوق دراجة نارية، قبل أن يفر من المكان، وسط حالة من الفوضى الأمنية المتفاقمة التي تعيشها المدينة . الفاجعة جاءت بعد أيام قليلة من وفاة والد المجني عليه، وهو ضابط مرور في تعز، ما أضاف طابعاً مأساوياً مضاعفاً للجريمة التي أثار غضباً واسعاً ومطالبات متجددة بفرض

« مركز العزيمة » ، ومارست فيه نشاطها بدون الحصول على ترخيص من الجهة المختصة على النحو المبين تفصيلاً في الأوراق الأمر المعاقب عليه ، كما أن النيابة كانت قد قدمت التهمة للمحاكمة أمام المحكمة الابتدائية المختصة ، وطالبت المحكمة بالحكم عليها بالعقوبة المقررة شرعاً ، إلا أنه حدث مالم يتوقع فقد تم الإفراج عن المذكورة المنتحلة لصفة طبية والعودة لمزاولة صفة انتحال طبية ، وهو ما أثار استياء واسعاً لدى المواطنين والرأي العام واعتبروا أن مثل هذا الإفراج هو تعمد لاستمرار المهزلة الطبية واستمرار المخاطر ومضاعفاتها ، وليس سوى إرضاء لنافذيين ولو على حساب استمرار النساء والأطفال .

واختتم الجعفري حديثه لصحيفة الأمناء قائلاً : كيف يتم الإفراج عن المنتحلة رغم ثبوت تهمة الانتحال لدى النيابة العامة بناء على التقارير المرفوعة لديها المتضمنة إثباتات عينية ومادية وحالات مرضية وشهادة الشهود كما في الوثائق من مختلف الجهات الرسمية بثبوت صفة الانتحال ورغم ثبوت ما سببته المنتحلة من مخاطر على النساء والأطفال؟

الأ يعنى الإفراج عنها وعودتها لممارسة صفة انتحال طبية أنه شرعنة سلطات الإخوان لهذه المهزلة الطبية واستمرار المخاطر ومضاعفاتها على النساء والأطفال ؟ ولاشك أن السلطة المحلية وعلى رأسها المحافظ ومدير مكتب الصحة بالمحافظة يتحملان المسؤولية الكاملة عن التعمد لشرعنة استمرار المهزلة الطبية وعن كل ما تسبب به الانتحال وما سوف يسببه لاحقاً من مضاعفاته